إصلاح العملية الانتخابية لمجالس المحافظات مقدمة للإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ – دراسة ميدانية لمحافظة بابل–

Reforming the electoral process for provincial councils An introduction to political reform in Iraq after 2003 - A field study of Babel Governorate -

م . د سيف حيدر الحسيني

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

الكلمات الافتتاحية :
إصلاح العملية الانتخابية، لمجالس المحافظات ، للإصلاح السياسي ، العراق –بعد عام ٢٠٠٣ ، دراسة ميدانية لمحافظة بابل

Keywords :
Reforming electoral process , provincial councils , introduction ,

Abstract:Experience has proven that the electoral process, despite its positives and its relative role in the process of democratic transition in Iraq, did not rise to the level of its democratic content or the free expression of its values, and it was not able to translate the voter's voice as it should, as frustration began with clear signs from During the boycott campaign for the elections adopted by many voters, as well as the campaigns demanding the abolition of the provincial councils, Since the electoral process constitutes an important pillar of democratic practice, the distortions of this process must be overcome by finding objective exits that contribute to restoring the confidence of the Iraqi voter, and these exits or reforms in the electoral process will be positively reflected on the political reform process in Iraq as they will change laws and legislation Controlling the electoral process, as well as the behavioral practices of candidates and parties at the provincial and parliament levels, This helps to sort out a political elite that represents the people in a realistic manner that would enhance the paths of political reform in Iraq after 2003, especially after the distortions that accompanied the political process and that increased the gap between the citizens and the ruling political class .

الملخص

لقد اثبتت التجارب ان العملية الانتخابية رغم إيجابياتها ودورها النسبي في عملية التحول الديموقراطي في العراق ، الا انها لم ترتق الى مستوى المضمون الديموقراطي لها ولا التعبير الحر عن قيمها ، ولم تتمكن من ان تترجم صوت الناخبين كما ينبغي ، حيث ان الاحباط بدأت بوادره واضحة للعيان من خلال حملة المقاطعة للانتخابات التي تبناها الكثير من الناخبين فضلاً عن الحملات المطالبة بإلغاء مجالس المحافظات ، وبما ان العملية الانتخابية تشكل ركنا مهما من اركان الممارسة الديموقراطية إذا لا بد من تجاوز تشوهات هذه العملية عبر إيجاد مخارج موضوعية تسهم في اعادة ثقة الناخب العراقي، وهذه المخارج او الإصلاحات في العملية الانتخابية ستنعكس ايجابيا على عملية الإصلاح السياسي في العراق كونها ستغير في القوانين والتشريعات الضابطة للعملية الانتخابية فضلا عن الممارسات السلوكية للمرشحين والاحزاب على مستوى مجالس المحافظات ومجلس النواب ، وهذا ما يساعد على فرز نخبة سياسية ممثلة للشعب بصورة واقعية من شأنها ان تعزز من مسارات الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، سيما بعد التشوهات التي رافقت العملية السياسية والتي زادت من الفجوة بين المواطنين والطبقة السياسية الحاكمة .

المقدمة

ان الوصول الى الإصلاح السياسي في العراق لاسيما بعد حركات الاحتجاج الجماهيري التي جعلت من هذا المفهوم مطلبا شعبيا وسياسيا ودينياً لاسيما بعد تدخل المرجعية الدينية في النجف الاشرف ، والذي يمثل خطوة مهمة في عملية التحول الديمقراطي باعتباره يسهم في إحداث تغيير في عمل مجالس المحافظات وطبيعة النظام السياسي بصورة عامة وينسحب هذا الامر الى النظام الاجتماعي والاقتصادي و الثقافي ، يتطلب ذلك – الإصلاح السياسي - اجراء إصلاح في العملية الانتخابية بجميع جوانبها ، فهناك علاقة وثيقة بين الانتخابات وامكانية الإصلاح

السياسي ، وذلك باعتبار ان العملية الانتخابية وسيلة هامة لصنع القيادات السياسية من خلال الاختيار وتوفير الاليات لهذا الاختيار ، إذ يعد النظام الإنتخابي واحد من اهم الاليات التي تستخدم لترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد مخصصة للأحزاب والمرشحين والذي بواسطته يمكن تحديد نتائج إنتخابات معينة ، وهو يرتكز على الصيغة الإنتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة الإنتخابية .

اهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في موضوع إصلاح العملية الإنتخابية بوصفها مقدمة للإصلاح السياسي في العراق ، من كون ان الإنتخابات هي التعبير الديموقراطي عن خيارات المواطنين تجاه المرشحين والاحزاب السياسية ، وهي الالية التي يتم من خلالها الوصول الى السلطة ، ففي العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اتسمت العملية الإنتخابية بضعف الإدارة وعدم حيادية بعض الاعضاء من قبل الجهة المكلفة بإدارة الإنتخابات كون بعضهم يمثلون احزاب سياسية وغير مستقلين ، فضلا عن تبني نظام إنتخابي افرز لنا كتل واحزاب سياسية تبنت المحاصصة الطائفية والتوافقية في إدارة عمل مجالس المحافظات ، وهذا الامر اضعف من ثقة الناخب بالعملية الإنتخابية وأدى الى ظهور ظاهرة الاغتراب السياسي – مقاطعة الإنتخابات- وهذا انعكس سلباً على عملية الإصلاح السياسي للنظام السياسي العراقي بصورة عامة .

هدف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على موضوع إصلاح العملية الإنتخابية لما له من أهمية كبيرة في عملية الإصلاح السياسي ، لأن الإصلاح الإنتخابي يعني إصلاح المؤسسات المكلفة بالأشراف على إدارة الإنتخابات فضلا عن إصلاح النظام الإنتخابي الذي اصبح مطلبا شعباً وسياسيا في محاولة لإيجاد نظام عادل يعزز من مشاركة الناخبين في الممارسات الإنتخابية القادمة لمجالس المحافظات .

مشكلة البحث : تتمحور اشكالية البحث الأساسية في ان هل يمثل إصلاح العملية الإنتخابية بكافة محاورها مدخلا مساعداً في عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ؟

- وما مدى تأثير النظام الإنتخابي في عملية الإصلاح السياسي ؟

- وهل لإستقلالية المفوضية العليا للإنتخابات دور في تعزيز ثقة الناخب العراقي بمخرجات العملية الإنتخابية ؟
- وما هي طبيعة العلاقة بين إصلاح العملية الإنتخابية لمجالس المحافظات والإصلاح السياسي ؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان العملية الإنتخابية بصورة عامة واختيار النظام الإنتخابي وقانونه بصورة خاصة ، له تأثير مهم فيما يتعلق بمسائل إدارة الحكم ورسم السياسات العامة والاستقرار السياسي ، فإصلاح النظام الإنتخابي في العراق والتحول من نظام التمثيل النسبي الى نظام الاغلبية الذي تكون فيه عملية صنع القرار ورسم السياسات أوضح وأسهل من التمثيل النسبي الذي يعتمد على التوافقية في تشكيل الحكومات ، من جانب اخر فالمتغيرات الاخرى في العملية الإنتخابية (مفوضية الإنتخابات ، سجل الناخبين ، العد والفرز ، ضبط الحملات الإنتخابية ...) ، فكلما كانت هذه المتغيرات تتميز بالدقة والاستقلالية كانت مخرجاتها مساعدة في عملية الإصلاح السياسي والعكس صحيح .

منهجية البحث : تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج المسحي ، إذ يعد هذا البحث من الدراسات الوصفية ، فالمنهج المسحي يعتبر من الأنسب في الدراسات التي تتصل بالجمهور ، إذ اعتمد الباحث على الاستبانة لجمع المعلومات الميدانية من أجل دراسة المواقف والاتجاهات والآراء .

مجتمع وعينة البحث : يتمثل مجتمع البحث بمجهور محافظة بابل ، اما عينة البحث فتم اختيار عينة (قصدية) حيث اختار الباحث هذا النوع من أجل تمثيل مجتمع البحث افضل تمثيل ، وأخرى عينة (عشوائية) من المواطنين ، وبلغ عدد المبحوثين المستجيبين للدراسة (٢٢٠) مبحوثاً .

المبحث الاول : الإصلاح السياسي : المفهوم والمؤشرات

المطلب الاول : مفهوم الإصلاح السياسي : الإصلاح لغةً مشتق من فعل اصلح يصلح إصلاحاً ، اي ازالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم ، وهو نقيض الفساد ، فالإصلاح هو التغير الى استقامة الحال على ما تدعو اليه الحكمة ، ومن هذا التعريف يتبن ان

كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي ومعنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ، الأنتقال او التغير من حال الى حال احسن ، او التحول عن شيء والأنصراف عنه الى سواه [١] . اصطلاحاً فقد عرف الإصلاح في الموسوعة السياسية بأنه (تعديل غير جذري في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ، وهو خلاف مفهوم الثورة ، فالإصلاح ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم) [٢] . كذلك يعرف بأنه (هو الوصول الى افضل صور الحياة في الدولة والمجتمع وذلك من خلال التخلص من الاخطاء والعيوب والإنتهاكات والتقصير ، فالإصلاح يشير الى تصحيح المسارات الاجتماعية والسياسية والمحافظة على الحد الادنى من حقوق الأنسان والحريات العامة وتطبيق الديموقراطية بشكل افضل)[٣] . وهناك من عرف الإصلاح على انه (التغيير او المغايرة والحركة والتحريك ، فهذا المفهوم يتضمن حركةً وتحريكاً لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرته السائدة الى صورة مغايرة ، وقد تتخذ تلك الحركة مسارات او توجهات رئيسة من أهما تحريك الحاضر لكي يتطابق مع توجهات ماضية قد اختفت ويراد احياؤها وتنشيطها ، وقد تكون حركة ترميم وتجميل للحاضر لبعض التوجهات الراهنة في محاولة لصيانتها واستمرارها ، وقد تطلق عملية الإصلاح تغييرا استراتيجيا مغايرا ونوعيا للأحوال والمسارات الراهنة)[٤]. وقد عرف بأنه (هو توسيع مجال المشاركة السياسية من خلال ادماج بعض القطاعات المهمشة في نطاق العملية السياسية او بتنويع ادوات التعبير عنها)[٥]. اما الإصلاح السياسي فيعرف بأنه (هو عملية تغيير سياسي تستهدف البنى او العمليات او الاهداف السياسية لأي نظام وتسعى الى اعادة توزيع وتشكيل ممارسات القوى الحاكمة في المجتمع والدولة شريطة ان يتم ذلك بشكل رسمي)[٦] . كما يعرف بأنه (مجموعة التدابير التي تهدف الى مراجعة النصوص القانونية الناظمة للمحيط والعمل السياسيين ، والتي تسعى الى تطوير عمل المؤسسات السياسية المنية على هذه النصوص)[٧]. وايضا يعني الإصلاح السياسي (هو مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام إذ يبدو الإصلاح السياسي احد اوجه التحول الديموقراطي من خلال الاقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوافر ضمانات للحريات

السياسية والمدنية والتوصل الى صيغة لتداول السلطة مع التوسع في ادخال قيم المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي)[٨] ويعرف الإصلاح السياسي بأنه (عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في اطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج)[٩]. وكذلك يعرف الإصلاح السياسي (جميع الخطوات المباشرة غير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمع قدما في غير ابطاء او تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديموقراطية)[١٠] في حين يعرف كذلك بأنه (مجموعة العمليات التي تهدف الى إصلاح النظام السياسي من خلال التعديل التدريجي في الدستور والقوانين والتشريعات وادخال التعديلات على المؤسسات والابنية والتعاون فيما بين هذه المؤسسات وخاصة السياسية منها مع ابناء المجتمع للعمل تحت مظلة الدستور والقانون)[١١] .

المطلب الثاني : مؤشرات الإصلاح السياسي : احترام إرادة الشعب معبرا عنها بالانتخابات الدورية النزيهة ومدى الالتزام بالتوقيتات الدستورية الضابطة لموعد الإنتخابات ، إذ ان وجود إنتخابات حرة نزيهة يعد امرا جوهريا لتحقيق التداول السلمي للسلطة ، وبالتالي فأنها تمثل احدى سمات النظم الديموقراطية لأن الإنتخابات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التداول الدوري للسلطة ، الامر الذي يسمح للناخبين بمحاسبة الاشخاص او الاحزاب الذين وصلوا الي السلطة في الإنتخابات السابقة ولم يقدموا منجزاً ، وهذا الامر يسهم في تعزيز قيم الاصلاح السياسي [١٢] .

١- وجود نظام إنتخابي عادل يعبر عن إرادة وتطلعات الناخبين ، لأنه يلعب دورا اساسيا ويمثل عاملا فاعلا في مسار وتكوين العملية السياسية ، لأنه يلقي بظلاله على مستوى مشاركة الجماهير ونشاط القوى السياسية ومن ثم نتائج الإنتخابات وبالتالي تحديد السمات الرئيسة للعملية السياسية برمتها [١٣]

٢- ان الإصلاح السياسي يكون واضحا ويتجلى في مدى الرغبة لدى القوى السياسية و التيارات المجتمعية المدنية في تعديل الدستور او القوانين الناظمة للعملية

الإنتخابية كي تكون مناسبة للواقع السياسي والاجتماعي لدولة ما وتجاوز الثغرات الي بدت واضحة في الممارسات الإنتخابية السابقة ، وهذا الرأي يمثل المدخل القانوني لعملية الإصلاح السياسي [١٤].

٣- توسيع نطاق الحريات السياسية من خلال امكانية تشكيل الحركات والاحزاب السياسية وعدم التضييق على العمل السياسي فضلا عن توسيع الحريات المدنية عن طريق ضمان حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والتظاهر ومدى امكانية الحصول على المعلومة بصورة شفافة ، مع ملاحظة ان القيود في هذا المجال ممكن ان ترد للحفاظ على امن المجتمع وسلامته وعدم اشعال نار الفتنة الطائفية او القبلية او المناطقية ويجب ان تكون منظمة بقانون[١٥].

٤- مدى تخلص المجتمع من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب عهد البناء الجديد ، وهذه الحالة تفترض وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الافراد والمجتمع ، وهنا يفترض ان يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي ، بحيث يكون لدى الافراد القابلية للموافقة على الاشكال الجديدة للسلطة والتنظيمات السياسية[١٦].

٥- المبادرات التي تطرحها القوى والتيارات الفكرية والسياسية والحزبية من اجل تحقيق الإصلاح السياسي ، هل هناك مبادرات ؟ وفي اي اتجاهات تسير وما افكارها الأساسية ؟ وما هو الجدل المجتمعي حولها ؟ والى اي مدى كان لتلك المبادرات تأثير في مجريات التطور السياسي ان وجدد ؟

٦- دور مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات في عملية رسم وصنع القرار ورقابة الاداء الحكومي ، يعد مؤشر مهم من مؤشرات الإصلاح السياسي ، فضلا عن الدور الاهم الذي ممكن ان تمارسه هذه المنظمات في الرقابة على نزاهة الإنتخابات من خلال تشكليها فرق لرصد عملية التصويت وعد وفرز الاصوات .

٧- تطور المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ، ويمكن قياس هذا التطور من خلال المؤشرات الاتية [١٧]:

- نسبة المسجلين في جداول الإنتخابات الى جملة من يحق لهم الأنتخاب .

- نسبة من ادلوا بأصواتهم الى عدد المسجلين في جداول الإنتخابات في اخر إنتخاب .
- نسبة النساء اللاتي يشغلن مراكز قيادية الى جملة شاغلي المراكز القيادية .
- نسبة الشباب الذين يشاركون في برامج خدمة المجتمع .

٨- تعزيز قيم المواطنة وذلك من خلال تحقيق معادلة اجتماعية تقوم على توليد دينامية اربط المواطنين بولاء مشترك للوطن والدولة دون اكراه وتسلط شمولي ، وتوليد دينامية موازية لتحرير الولاء الرمزي للناس دون الأنزلاق الى فئوية عصبوية او الى الفتنة ، وهذا يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية التي تقوم على احترام حقائق التنوع والتعدد بوصفها عناصر تثري مفهوم الوحدة وتزيد مضمونها حيوية وفاعلية [١٨] .

المبحث الثاني : فئات العملية الإنتخابية وأثرها في الإصلاح السياسي

المطلب الاول : النظام الإنتخابي : تعد الإنتخابات هي الوسيلة المعاصرة للتداول السلمي للسلطة واليه ضرورية تنسجم مع كل الأنظمة التي تضفي على نفسها صفة الديموقراطية ، إذ يمكن الاعتماد عليها في اختيار الحكام وممثلي الشعب في الهيئات العامة والنيابية ، وبذلك فأن الممارسة الديموقراطية تعد بمثابة قاعدة أساسية لقيام وبناء مجتمعات حرة وديموقراطية وبغيابها يطعن في شرعية القائمين على السلطة وتتهم الحكومات بإغتصاب إرادة الشعب وحرمانه من عملية صنع القرار السياسي ، والملاحظ ان لهذه الإنتخابات انظمة إنتخابية ضابطة للممارسة الديموقراطية تختلف من بلد الى اخر، إذ لا يوجد نظام إنتخابي مثالي او خال من العيوب ، وان تطبيق اي نظام إنتخابي لا يكون بوصفه النظام الامثل بل الأنسب و الاكثر قابلية للتطبيق في مجتمع ما وفقاً لطبيعة ذلك المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، على ان هناك ثلاثة عوامل رئيسة يفترض في النظام الإنتخابي استهدافها وهي السهولة والعدالة و الفاعلية [١٩]، والنظام الإنتخابي هو عبارة عن قواعد قانونية لا تتمتع بالديمومة ويمكن ان تتغير من اجل حل أزمات سياسية او من اجل تحقيق الإصلاح في النظام الإنتخابي نفسه لتحقيق مشاركة

أوسع [٢٠]. ان اختيار النظام الإنتخابي له التأثير الواضح في الحياة السياسية في البلدان المعنية وحسب الواقع المعمول فيه ، وهذا الخيار متعدد ومتنوع وعادة ما يرغب العاملين على إنشاء وتصميم النظم الإنتخابية الى اختيار النظام الإنتخابي الذين لهم دراية بتفاصيله ، وهناك مبادئ يجب اخذها بعين الإعتبار في صياغة وتكوين وإنشاء النظام الإنتخابي وهي كالاتي[٢١]:

١- ان يكون النظام الإنتخابي واضح وسهل الفهم .

٢- ان يحتوي النظام الإنتخابي اجراء واضح لتغييره وإصلاحه في المستقبل .

٣- ان يؤدي هذا النظام الإنتخابي الى الاقرار بشرعية نتائج الإنتخابات .

٤- ان يمنح النظام الإنتخابي الناخبين الشعور بقوة تأثيرهم وفاعليتهم .

٥- ان يشجع النظام الإنتخابي على قيام حياة سياسية يسودها التنافس الحزبي العادل .

٦- ان يساعد النظام الإنتخابي في انهاء والحد من الصراعات والإنقسامات بدلا من تفاقهما.

ان النظام الانتخابي العراقي لمجالس المحافظات لسنة ٢٠١٨ يستند الى التمثيل النسبي والذي يعرف بأنه هو ترجمة نصيب الحزب من الاصوات الى نسب مماثلة من المقاعد البرلمانية، والتمثيل النسبي يتطلب الاخذ بنظام الانتخاب بالقائمة فتوزع الدولة الى دوائر انتخابية كبيرة ، حيث يقدم كل حزب او كيان سياسي قائمة تضم عددا من المرشحين بعدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة ، إذ يقضي هذا الاسلوب الانتخابي بقسمة عدد الاصوات الصحيحة المشاركة في الانتخاب على عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لمعرفة القاسم . ان إصلاح النظام الانتخابي في العراق ضرورة ملحة من أجل الإصلاح السياسي ، وذلك لأن نظام التمثيل النسبي و الية احتساب الاصوات (سانت ليغو) ، مكن الاحزاب السياسية الكبيرة من الهيمنة على مجالس المحافظات ، واعتمد في تشكيل الحكومات المحلية على نظام التوافقية حيث افرز لنا حكومة هشة غير قادرة على مواجهة التحديات ، فضلاً عن مجالس

محافظات كانت صورة معكوسة لما هو موجود مركزياً إذ ان الصراعات في المركز وتقاسم المناصب وفقاً للمحاصصة الطائفية والتوافقية الحزبية إنعكست بصورة واضحة على مجالس المحافظات وهذا ما أدى الى ولادة مجالس غير فاعلة من حيث الأداء ومن ثم إنعكس على مسارات عملها الإدارية والتخطيطية ، حيث ان هذا النظام الإنتخابي لم يعكس إرادة الناخب ولم يحقق الاستقرار للنظام السياسي فضلا عن كونه لم يوجد معارضة حقيقية تأخذ على عاتقها مراقبة الاداء الحكومي ومن ثم تعمل على تقييمه ومساءلته ، بالإضافة الى ذلك لم يحقق هذا النظام كتلة سياسية عابرة للطائفية وادى الى تفتيت الاحزاب السياسية وتشضيها ، والاهم من ذلك هو انعدام الثقة الجماهيرية بقانون الانتخابات مما ادى الى ظهور فعاليات شعبية و دينية تدعو الى ضرورة تعديل القانون ليتناسب مع تطلعات وإرادة الجماهير بالإضافة الى نسبة المقاطعة الكبيرة للانتخابات ، فضلاً عن المطالبات بإلغاء مجالس المحافظات والذي قرر مجلس النواب ايقاف عملها نهاية ٢٠١٩، استجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية ، في حين أكدت المحكمة الاتحادية عدم دستورية الإلغاء إذ أصدرت المحكمة الاتحادية العراقية قراراها المرقم (١٥٥- إتحادية) بعدم جواز إصدار البرلمان تشريعا يتضمن إلغاء المجالس المحلية في البلاد، "لمخالفة ذلك أحكام الدستور " "لا يجوز للسلطة التشريعية أن تشرع قانونا يتضمن إلغاء المجالس المحلية، لتعارض ذلك مع أحكام الدستور ومبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة "[٢٢] وهذا كله بطبيعة الحال لا يؤسس الى عملية إصلاح سياسي في العراق بل سيزيد من تعقيدات المشهد السياسي ، إذ من الممكن ان يؤدي سوء اختيار النظام الإنتخابي الى عواقب وخيمة على البلد ، لأن النظام الإنتخابي غير العادل من شأنه ان يحض الخاسرين على العمل خارج النظام السياسي واللجوء الى الوسائل غير الديموقراطية ، فضلا عن ذلك ممكن ان تؤثر النظم الإنتخابية في اسلوب الحملات السياسية وسلوك النخب الحاكمة محلياً[٢٣]. لذا لابد من إصلاح المنظومة القانونية للإنتخابات ككل والتي من بين اهم عناصرها قانون الإنتخابات من خلال تبني نظام الاغلبية (الاكثرية) وهذا ما تم في إنتخابات تشرين ٢٠٢١ وما افرزته من نتائج مغايرة للسياق المعروف

، وكما يؤدي هذا النظام الى قيام اغلبية برلمانية قوية تحقق الاستقرار في الحكم ، وبالتالي يؤدي هذا النظام الى قيام معارضة برلمانية قوية وموحدة ، وذلك لأن الجانب الاخر المنافس لديه عدد كاف من المقاعد التمثيلية للقيام بدور مراقبة اعمال الحكومة ، فضلا عن ذلك يفسح هذا النظام المجال امام المرشحين المستقلين للفوز بالإنتخابات وهذا عنصر مهم للمجتمعات التي تكون فيها الاحزاب السياسية في مرحلة النشوء وذلك لأن العمل السياسي في هذه المجتمعات يسير وفق العلاقات العائلية والقبلية او العرقية بدلا من العمل السياسي وفق تنظيمات سياسية قوية ومتماسكة تعتمد على فكر ونهج وبرنامج وطني ثابت ، كذلك يمكن هذا النظام الناخب من معرفة المرشحين معرفة شخصية نظرا لصغر حجم الدائرة الإنتخابية وهذا يساعد الناخب على تقييم اداء المرشحين وامكانية محاسبتهم ، كل هذه العوامل مجتمعة ممكن ان تسهم في تسريع عملية الإصلاح السياسي كونها ستفرز نظام سياسي مستقر قائم على اساس الحكومة والمعارضة بعيدا عن المحاصصة والتقسيم الطائفي . إن الترشيح الفردي وتحديد الفائز بأعلى الأصوات كان تجربة ناجحة بالنسبة لتفاعل الجمهور مع الانتخابات بسبب بساطة هذا النظام وسهولة فهمه من قبل مجموع الجماهير، على عكس القانون النافذ الحالي لانتخابات مجالس المحافظات والقاضي باعتبار كل محافظة دائرة انتخابية واحدة مع اعتماد نظام القائمة المفتوحة وطريقة سانت ليغو في احتساب أصوات الناخبين على قاسم انتخابي هو (١،٩). لذلك يمكن أن تعمل المعارضة الوطنية على تشريع قانون جديد لانتخابات مجالس المحافظات يتضمن أحكاماً مشابهة لقانون انتخابات مجلس النواب الجديد، ولكن على أساس مقعد واحد فقط لكل دائرة انتخابية لتأمين عدم ضياع الأصوات الانتخابية للقوى السياسية في الدائرة الواحدة، ولتحقق تمثيلاً أكثر صدقاً لجماهير الناخبين. كذلك يمكن انتخاب المحافظ بصورة مباشرة من قبل الناخبين ضمن الحدود الإدارية للمحافظات عبر انتخابات مُدمجة مع انتخابات مجالس المحافظات، ومن ثم يتم المصادقة على المحافظ الفائز من قبل مجلس المحافظة المُنتخب ضمن فترة قصيرة محددة بعد المصادقة على نتائج الانتخابات. أما إقالة المحافظ المُنتخب، فلا يمكن

لمجلس المحافظة إنفاذه الا عبر أغلبية الثلثين وبشروط محددة تتعلق بتجاوز صلاحياته المثبتة في القوانين . إن هذا المقترح يعزز الشفافية في اختيار المحافظ والذي يكون أكثر ارتباطاً باحتياجات مواطني المحافظات وإرادتهم، كما يحدّ من تأثير المحاصصة الحزبية على هذا الاختيار، وبدون الحاجة الى التعديلات الدستورية، حيث أشار الدستور العراقي بصورة واضحة في المادة ١٢٢ الى انتخاب المحافظ من قبل مجلس المحافظة [٢٤]. لذلك يتعين على المعارضة الوطنية تشكيل رؤية واضحة ومتكاملة لتغيير نظام الحكم اللامركزي في المحافظات عبر تغييرات تشريعية للنظام الانتخابي وتضمين ضوابط جديدة لفك التداخل في الصلاحيات بين السلطة الاتحادية ومجالس المحافظة والمحافظين، تعمل على تحديد صلاحية مجالس المحافظات لتكون رقابية وتخطيطية فقط، فيما يتم تفعيل صلاحية المحافظين التنفيذية بما فيها تعيين واقالة كبار المسؤولين في المحافظات والمسؤولية الكاملة عن الملف الأمني. إن معظم القوى السياسية النافذة قد حددت موقفها من انتخابات مجالس المحافظات، إذ تم انجاز مشروع تعديل القانون الحالي لهذه الانتخابات ليتشابه مع قانون انتخابات مجلس النواب الجديد من قبل لجان البرلمان القديم على الرغم من عدم طرحه رسمياً على البرلمان. لذلك سيتحتم على المعارضة الوطنية حسم خياراتها في مواجهة هذا الاستحقاق الانتخابي بين احتمالين. فإما التشتت في المواجهة – بين مشارك ومقاطع - وبدون رؤية مشتركة واضحة ومتكاملة للتغيير المطلوب لإصلاح نظام الحكم اللامركزي، وبهذا يمنحون الفرصة لغرمائهم أن يزدادوا قوة، فيما يمكن أن يخسروا هم حتى رصيدهم الجماهيري الذي حصلوا عليه في الانتخابات الأخيرة. وإما أن يكون خيارهم هو تنضيج رؤية متكاملة وواضحة يمكن من خلالها استثمار الخرق الانتخابي الذي حققوه في المحافظات الثائرة لتوسيع جمهورهم من خلال التفاعل مع هذه الجماهير وطنياً عبر التعديلات التشريعية المطلوبة للقوانين، ومحلياً عبر العمل للفوز في انتخابات مجالس المحافظات والمحافظين. في هذه الحالة تكون فرص الفوز للمعارضة الوطنية أكبر، كما يمكن لهذا الفوز أن يُمكّن المعارضة من إدارة محافظات كاملة برؤية وطنية مع تحقيق إنجازات على الأرض أمنية وخدمية بما يلبي

من طموح مجموع الجماهير وبالتالي لابد من إصلاح المنظومة الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات بما يضمن قانوناً عادلاً بصورة نسبية من شأنه ان يفضي الى إنتخابات محلية تؤسس لمجالس محافظات تعكس الارادة الشعبية[٢٥] . عندها تكون المعارضة قد نجحت في نقل الصراع ضد القوى المكوناتية من المستوى الوطني – حيث ميزان القوى لصالح القوى المكوناتية – الى المستوى المحلي حيث تكون المعارضة الوطنية أقوى بجماهيرها الساندة وارتباطاتها بالحركة الجماهيرية بما يمكن أن يحقق لها الفوز في هذه المواجهة، عندئذ يمكن أن يشكل هذا الفوز نقلة نوعية في عمل المعارضة من حيث بناء الثقة بين أطرافها وبين جمهورها المساند، ما يمكن أن يتعزز في المواجهات السياسية القادمة ويحقق التغيير المنشود في الانتخابات النيابية المقبلة. ان مجلس المحافظة هو اعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الادارية للمحافظة، وله حق اصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنه من إدارة الشؤون المحلية، ومن ادارة الامور المحلية ورسم السياسات اهم اختصاصاته اصدار التشريعات المحلية للمحافظة والتنسيق مع الوزارات واعداد الموازنة ووضع الخطط والبرامج وإقرار الانظمة الداخلية ووضع الخطط الاستراتيجية والرقابة والا الاستجواب والانتخاب[٢٦] . وتأتي أهمية الإصلاح لمجالس المحافظات و دورها في الإصلاح السياسي كونها اعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الادارية للمحافظة، ولها حق اصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة الشؤون المحلية، ورسم السياسات فضلا عن ان اهم اختصاصاتها اصدار التشريعات المحلية والتنسيق مع الوزارات واعداد الموازنة ووضع الخطط والبرامج ووضع الخطط الاستراتيجية والرقابة والاستجواب . والمجالس المحلية هي جهاز مكون من مجموعة من الافراد توكل إليهم مسؤولية وضع السياسات المحلية وتولي مسؤولية تنفيذها واالاشراف عليها وهي تعتبر أفضل تجسيد للديمقراطية .وتعتبر المجالس المحلية مجلس شعبي محلي يمثل فيه كل مركز من مراكز المحافظة بعدد أعضاء ويسري هذا الامر في جميع المحافظات، والمجالس المحلية عموما هي جزء من إحدى السلطات الثالثة في الدولة وهي (السلطة التنفيذية – السلطة

التشريعية- السلطة القضائية-) ، وتتكون المجالس المحلية من (مجلس المحافظة –مجلس القضاء- مجلس الناحية)[٢٧] والاصلاح بهذه المجالس مهم للاصلاح السياسي كونها تشترك بصلاحيات مع الحكومة المركزية وبالتالي فإن وجود مجالس محافظات تضم أعضاء أكفاء ويتمتعون بالنزاهة والشجاعة كمخرجات لقانون انتخابي جديد من شأنه ان يسهم بعملية الإصلاح السياسي ، ومن هذه الصلاحيات [٢٨]:

- إدارة النفط والغاز ، حيث يتم من الحكومة الفيدرالية بالتعاون مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة.
- رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز(الحكومة الفيدرالية +الاقاليم والمحافظات المنتجة).
- الاثار، المواقع الاثرية، البنى التراثية، المخطوطات والمسكوكات.
- إدارة الكمارك.
- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية.
- رسم السياسة البيئية.
- رسم سياسات التنمية والتخطيط العام.
- رسم السياسة الصحية العامة.
- رسم السياسة التعليمية والتربوية.
- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية.

وبذلك فإن قانون الانتخابات لمجالس المحافظات بحاجة الى إصلاح إنتخابي يضمن التخلص من السلبيات التي رافقته والتي خلقت رأياً عاماً رافضاً لوجودها بالرغم من دستوريته ، وإزاء ذلك لابد من الانتقال من نظام التمثيل النسبي الى نظام الأغلبية وتقسيم المحافظة الواحدة الى دوائر متعددة وهذا من شأنه ان يفضي الى وصول مرشحين لعضوية المجالس المحلية يمثلون ناخبيهم بصورة صحيحة وان هذا الامر سيسهم في اداء واجباتهم لاسيما الخدمية والإدارية منها وهو جوهر عمل المجالس المحلية ، بالإضافة الى ذلك لا بد من ترشيق عددها بما يتلائم مع تلك الدوائر لكي

تحضى بمقبولية الشارع ويعزز من توسيع دائرة المشاركة الانتخابية ، لان هذا الترشيق سوف يقلل من إرهاق ميزانية الدولة فيما يتعلق برواتب ومخصصات أعضائها ، مع اعادة تشريع بعض المهام الموكلة لهذه المجالس كون عملها السابق كان ينطوي على عدد من المشاكل أثرت بصورة سلبية على الواقع الخدمي ، فضلاً عن معالجة الخلافات التي حدثت بين المجالس والمحافظين والتي انعكست بصورة سلبية على الاداء لكلا الطرفين ، وهذا ما تم النص علية في التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات المطروح للتصويت . ومن ذلك فإن اصلاح المنظومة الانتخابية الخاصة بمجالس المحافظات وبحال اعتماد ذات القانون الانتخابي المعتمد في انتخابات تشرين ٢٠٢١ والذي أفضى بصورة نسبية الى إحداث تغيير أخل بالاعراف السياسية المتبعة في تقاسم السلطة من قبل الاحزاب التقليدية قد يسهم هذا الامر بفاعلية عمل مجالس المحافظات والانتقال بها من المهام التقليدية الى مهام واقعية جديدة بسبب توفر الرغبة لدى الجيل الجديد لإحداث ارتجاجات في قواعد العملية السياسية من الداخل [٢٩].

المطلب الثاني : استقلالية الإدارة المكلفة بالإشراف على الإنتخابات : ان اهمية العملية الإنتخابية بكافة فئاتها وعناصرها تأتي من كونها عملية ترجمة اصوات الناخبين الى مقاعد نيابية للمرشحين الفائزين في الإنتخابات ، وهذه العملية ونظرا لاهميتها البالغة تتطلب وجود إدارة تتمتع بالاستقلالية والحياد والكفاءة ، لأن ذلك من شأنه ان يجعل من الإنتخابات تسير في ظروف نزيهة وشفافة للوصول الى نتيجة تعبر حقيقة عن إرادة الشعب ، ولكي تقوم الإدارة الإنتخابية بواجباتها التي تحفظ شفافية ونزاهة الإنتخابات لابد من ان تتمتع بعدد من المبادئ أهمها[٣٠]:

١- الاستقلالية : اي ان تتمتع الجهة المسؤولة عن إدارة الإنتخابات بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية من الناحية التنظيمية ، فضلا عن الاستقلالية في إدارة العملية الإنتخابية من ناحية عدم الخضوع في قراراتها لأي مؤثرات خارجية سواء كانت من السلطة التنفيذية او الجهات .

٢- الحياد : ان نزاهة العملية الإنتخابية ومصداقيتها ومدى قبول الشعب لنتائج الإنتخابات يتوقف على حياد الإدارة القائمة على الإنتخابات ، إذ بدون هذا العنصر تكون العملية عرضة للفشل وذلك لضعف ثقة الجمهور بنتائج الإنتخابات .

٣- الاحترافية : على الجهة المشرفة على إدارة العملية الإنتخابية ان تتمتع بالكفاءة والاحترافية في هذا المجال ، ولذلك لعدم الوقوع في اخطاء وهنات من شأنها اضعاف ثقة الجمهور في الإنتخابات وهذا ينعكس على التشكيك بمدى استقلالية و حيادية الجهة المنظمة وبالتالي ينسحب على نسبة المشاركة في الإنتخابات .

ان إدارة العملية الإنتخابية في العراق كانت من قبل المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات وذلك بموجب امر سلطة الائتلاف المرقم ٩٢ في ٢٠٠٤/٥/٣١ ، ثم بعد ذلك صدر قانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ ، ومن ثم صدر قانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٠ ، والمفوضية المستقلة للإنتخابات حسب قانونها هي (هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة تتمتع بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة مجلس النواب) ، الا ان الواقع ثبت عكس ذلك في بعض المواقف ، إذ تم تعيين اعضاء الإدارة الإنتخابية ومجلس المفوضين بموجب المحاصصة الطائفية والسياسية للأحزاب السياسية العراقية وهذا الامر بحد ذاته يخدش اهم المبادئ التي تضمن استقلالية المفوضية الا وهو مبدأ الحياد ، إذ ان كل حزب سيكون له ممثل في المفوضية المستقلة للإنتخابات وبالتالي فإنها ستكون عاجزة في تطبيق القانون على الجهات التي تخالف التعليمات والأنظمة الخاصة بها وهذا ما سيفقد ثقة المواطن بنتائج هذه المفوضية وبالتالي سيعزز من ظاهرة العزوف السياسي لدى الناخبين وهذا ما سيعرقل عملية الإصلاح السياسي في العراق ، وهذا لا يخفي الجهود الممتازة التي قدمها مجلس المفوضين الذي كان من السادة القضاة والذي قدم أداءً عزز من ثقة الجمهور بالعملية الانتخابية .

المبحث الثالث : الدراسة الميدانية (نتائج البحث) : لغرض التحقق من فرضية البحث وصحتها تم اعتماد الدراسة الميدانية لقراءة الرأي العام لجمهور محافظة بابل حول مدى امكانية تأثير اصلاح العملية الانتخابية على الاصلاح السياسي في العراق وبذلك تم استهداف عينة قصدية واخرى عشوائية للوصول الى نتائج موضوعية وواقعية .

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الجنس: جدول رقم (١)

نوع الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	١٧١	٧٨
انثى	٤٩	٢٢
المجموع	٢٢٠	١٠٠

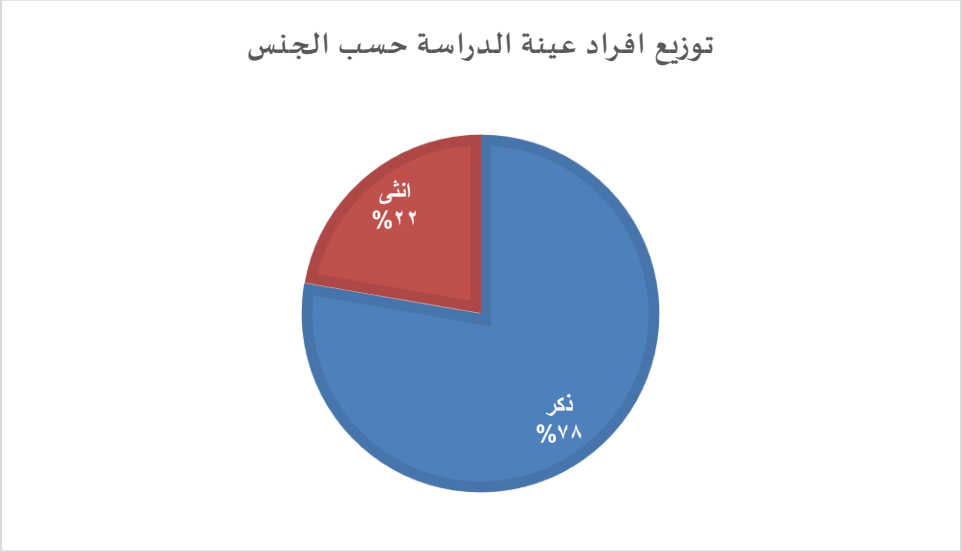

يتوضح لنا في الجدول رقم (١) الذي يوضح جنس المبحوثين من الذكور والاناث إن عدد الذكور بلغ (١٧١) بنسبة (٧٨)٪ من العينة الكمية (٢٢٠) مبحوث وعدد الاناث من المبحوثين بلغ (٤٩) بنسبة (٢٢)٪ نلاحظ من هذا كله إن عدد الذكور وعدد الاناث غير متقاربين في العدد النسبي

جدول رقم (٢) توزيع افراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ابتدائية	١٧	٨
متوسطة	٢٠	٩

اعدادية	٣٢	١٤
بكالوريوس	١٠١	٤٦
دراسات عليا	٥٠	٢٣
المجموع	١٠٠	١٠٠

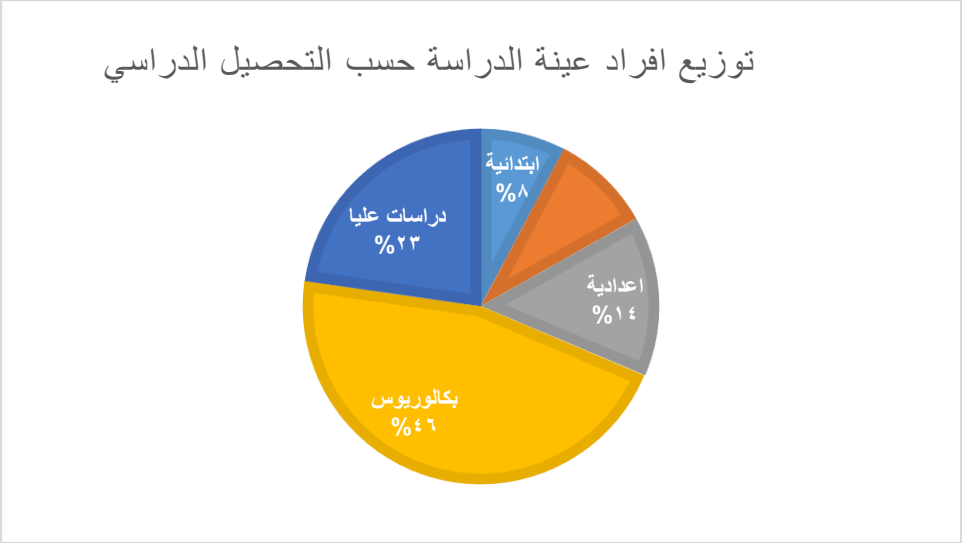

نلاحظ في الجدول رقم (٢)الذي يوضح طبيعة المستوى التعليمي للمبحوثين أتضح إن عدد الذين يحملون شهادة الابتدائية (١٧) مبحوث بنسبة (٨) % وعدد الذين يحملون شهادة المتوسطة (٢٠) مبحوث بنسبة (٩) % ، وعدد الذين يحملون شهادة الاعدادية (٣٢) مبحوث بنسبة (١٤) % ، والذين يحملون البكالوريوس (١٠١) مبحوث بنسبة (٤٦)% ، أما حملة الشهادات العليا (٥٠) بنسبة (٢٣)%.

جدول رقم (٣) توزيع افراد العينة وفقا للسن

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
١٨-٢٥ سنة	٦٣	٢٩
٢٥-٣٥ سنة	٤٤	٢٠

٣٥-٤٥ سنة	٨٩	٤٠.
٤٥ سنة فما فوق	٢٤	١١
المجموع	٢٢٠	١٠٠

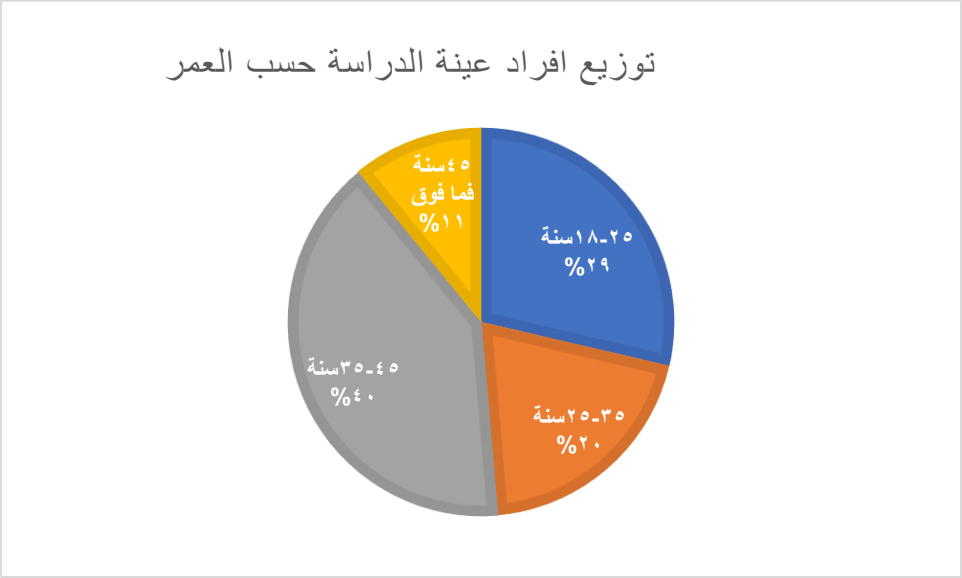

يتوضح من الجدول رقم (٣٩) ان نسبة المبحوثين في المرحلة العمرية من ١٨-٢٥ سنة بلغت (٢٩)% ، ومن ٢٥-٣٥ كانت النسبة (٢٠)% ، اما من ٣٥-٤٥ بلغت النسبة (٤٠)% ، في حين بلغت نسبة ممن اعمارهم ٤٥ فما فوق (١١)% .

جدول رقم (٤) ان الاصلاح السياسي في العراق أصبح ضرورة مهمة:

ان الاصلاح السياسي في العراق أصبح ضرورة مهمة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق جداً	١٩٣	٨٨	١٥٧,٣٠٦	١,١٧	اتفق جداً

اتفق	١٧	٨			
محايد	١٠	٤			
لا اتفق	٠	٠			
المجموع	100	100			

مستوى الدلالة الاحصائية P = 0.000

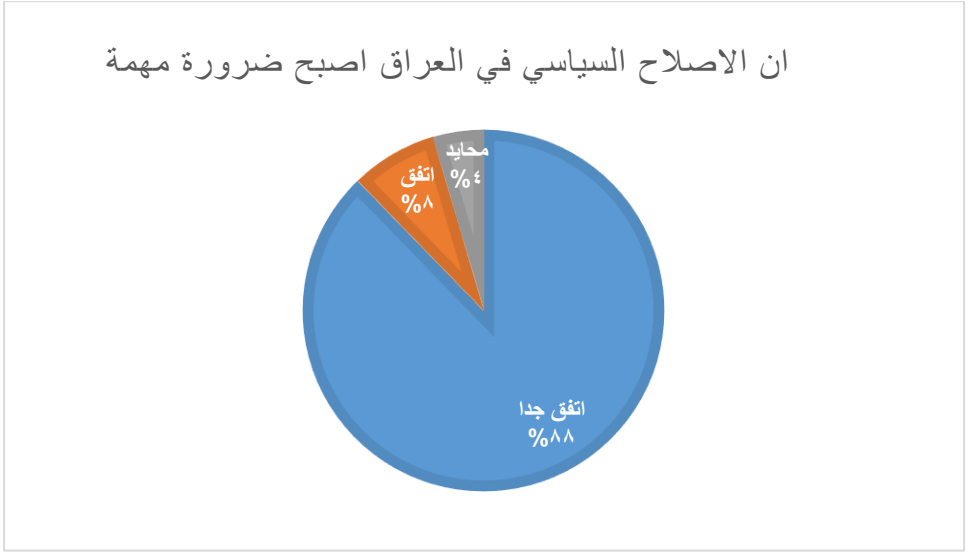

يتضح من الجدول رقم (٤) ان (١٩٣) مبحوث بنسبة (٨٨)% من عينة الدراسة (٢٢٠) يتفقون جدا بأن الاصلاح السياسي في العراق اصبح ضرورة مهمة ، في حين (١٧) مبحوث بنسبة (٨)% يتفقون فقط ، و (١٠) مبحوثين بنسبة (٤)% محايدين و (٠) مبحوث لا يتفقون .

جدول رقم (٥) ان النظام الانتخابي الحالي لمجالس المحافظات يتصف بالعدالة:

ان النظام الانتخابي الحالي لمجالس المحافظات يتصف بالعدالة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق جداً	٣	١	٦٨,١٨٧	٣,٥٧	لا اتفق

اتفق	٣٣	١٥			
محايد	١٩	٩			
لا اتفق	١٦٥	٧٥			
المجموع	100	100			

مستوى الدلالة الاحصائية P = 0.000

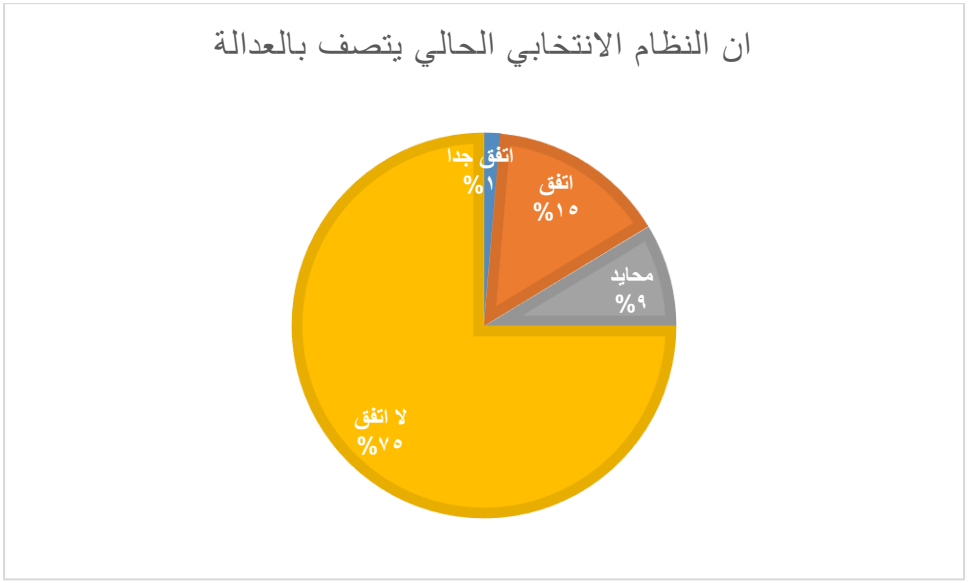

يتبين من الجدول رقم (٥) ان (٣) مبحوثين بنسبة (١)% يتفقون جدا بأن النظام الانتخابي الحالي يتصف بالعدالة ، في حين (٣٣)% مبحوث بنسبة (١٥)% يتفقون فقط ، و (١٩)% مبحوث بنسبة (٩)% محايدين ، و (١٦٥) مبحوث بنسبة (٧٥)% لا يتفقون .

جدول رقم (٦) ان تعديل النظام الانتخابي الحالي لمجالس المحافظات ممكن ان يسهم في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات:

ان تعديل النظام الانتخابي الحالي لمجالس المحافظات ممكن ان يسهم في زيادة	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة

نسبة المشاركة في الانتخابات					
اتفق جداً	١٢٣	٥٦	٣٢٥,١٠٩	١,٦٩	اتفق جداً
اتفق	٧٠	٣٢			
محايد	٠	٠			
لا اتفق	٢٧	١٢			
المجموع	100	100			

P = 0.000 مستوى الدلالة الاحصائية

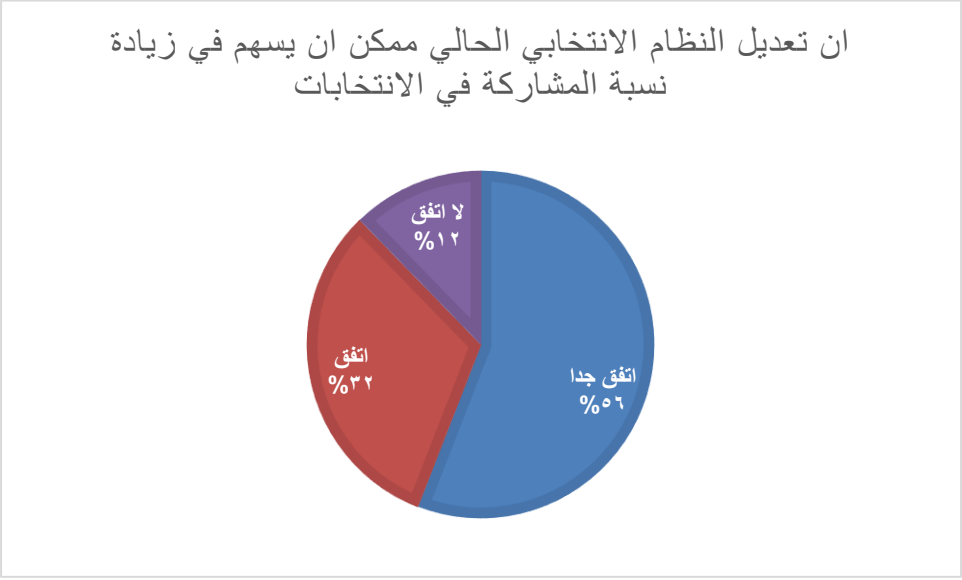

يتضح من الجدول رقم (٦) ان (١٢٣) مبحوث بنسبة (٥٦)% يتفقون جدا بأن تعديل النظام الانتخابي الحالي ممكن ان يسهم في زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات ، في حين ان (٧٠) مبحوث بنسبة (٣٢)% يتفقون فقط ، و (٠) مبحوث محايدين ، و (٢٧) مبحوث بنسبة (١٢)% لا يتفقون .

جدول رقم (٧) ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا تتمتع بالاستقلالية:

ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا تتمتع بالاستقلالية	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق جداً	٩٧	٤٤	٢٧١,٤٩٤	١,٧٣	اتفق
اتفق	١٠١	٤٦			
محايد	٦	٣			
لا اتفق	١٦	٧			
المجموع	100	100			

مستوى الدلالة الاحصائية P = 0.000

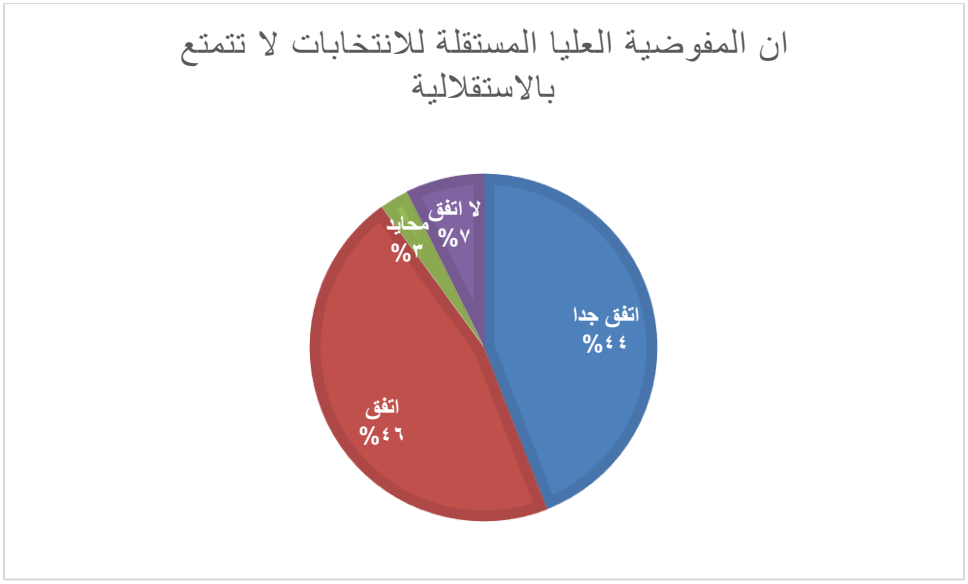

الملاحظ في الجدول رقم (٧) ان (٩٧) مبحوث بنسبة (٤٤)% يتفقون جدا بأن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لا تتمتع بالاستقلالية ، و(١٠١) مبحوث بنسبة (٤٦)% يتفقون فقط ، في حين ان (٦) مبحوثين بنسبة (٣)% محايدين و (١٦) مبحوث بنسبة (٧)% لا يتفقون .

جدول رقم (٨) ان وجود سجل انتخابي دقيق من شأنه ان يسهم في الاصلاح السياسي:

ان وجود سجل انتخابي دقيق من شأنه ان يسهم في الاصلاح السياسي	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق جداً	١١٣	٥١	٣٢١,٤٨٤	١,٦٨	اتفق جداً
اتفق	٩٦	٤٤			
محايد	.	.			
لا اتفق	١١	٥			
المجموع	100	100			

مستوى الدلالة الاحصائية P = 0.000

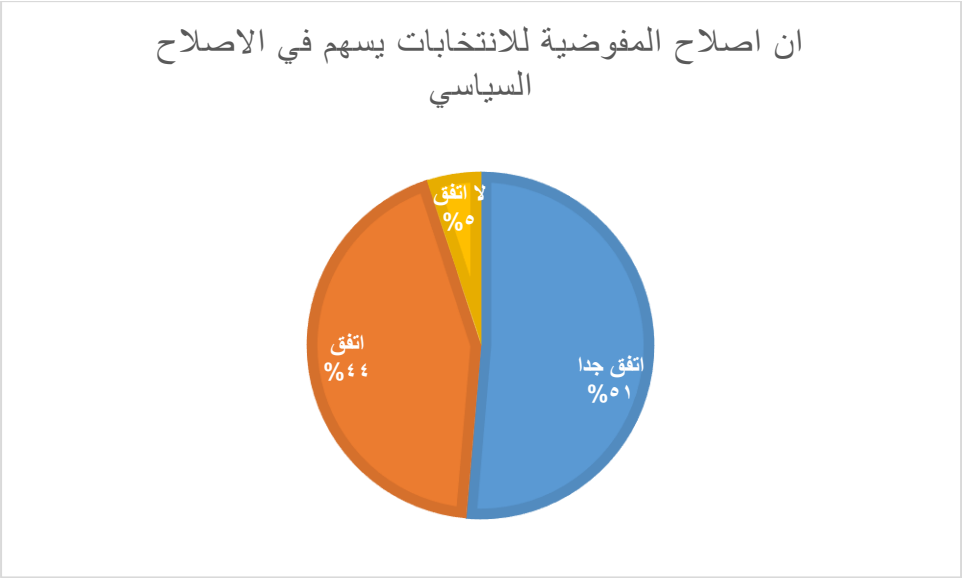

يتبين من الجدول رقم (٨) ان (١١٣) مبحوث بنسبة (٥١)% يتفقون جدا بأن اصلاح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يسهم في الاصلاح السياسي ، في حين ان (٩٦) مبحوث بنسبة (٤٤)% يتفقون فقط ، و (.) مبحوث محايد ، و(١١) مبحوث بنسبة (٥)% لا يتفقون .

جدول رقم (٩) ان إلغاء مجالس المحافظات يعد مخالفة قانونية ودستورية ؟

ان إلغاء مجالس المحافظات يعد مخالفة قانونية ودستورية	التكرار	النسبة المئوية	قيمة كا٢	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
اتفق جداً	٨٨	٤٠	٢٢٣,٧٢٤	١,٧٤	اتفق
اتفق	١١٤	٥٢			
محايد	٥	٢			
لا اتفق	١٣	٦			
المجموع	100	100			

P = 0.000 مستوى الدلالة الاحصائية

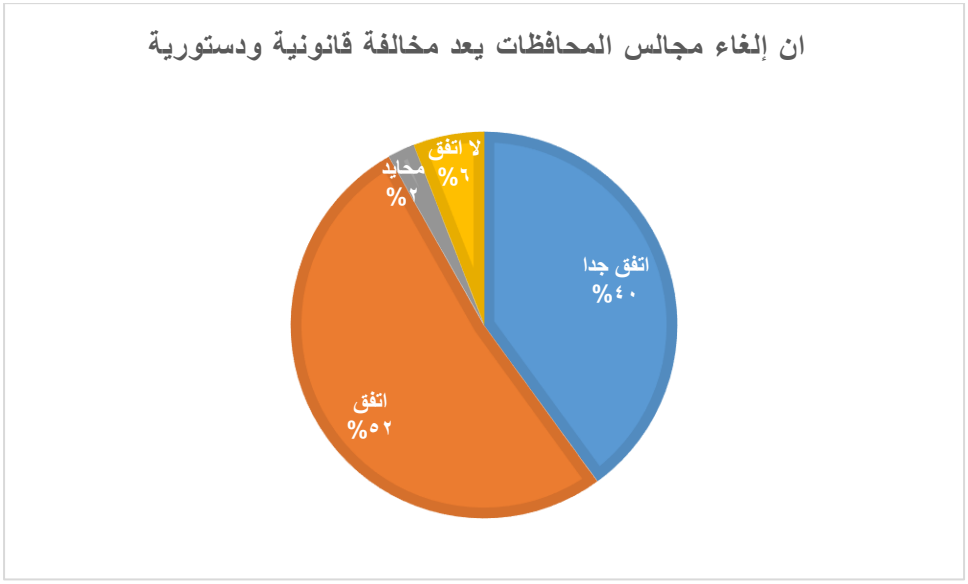

الملاحظ في الجدول رقم (٩) ان (٨٨) مبحوث بنسبة (٤٠)% يتفقون جدا بأن إالغاء مجالس المحافظات يعد مخالفة قانونية ودستورية ، بينما (١١٤) مبحوث بنسبة (٥٢)% يتفقون فقط ، و (٥) مبحوثين بنسبة (٢)% محايدين ، بينما (١٣) مبحوث بنسبة (٦)% لا يتفقون .

الخاتمة و الاستنتاجات : مما تقدم نخلص الى ان اصلاح العملية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بات يمثل ضرورة ملحة في الوقت الحالي ،

وذلك لان التجارب الانتخابية التي شهدها العراق ورغم التطور الملحوظ في بعض مراحلها، مثلا الانتقال من الدائرة الانتخابية الواحدة الى الدوائر المتعددة وفقا لعدد المحافظات العراقية ، وكذلك التحول من القائمة المغلقة الى القائمة المفتوحة ، الا انها لم تصل الى المستوى المطلوب ، لأنها لم تسهم في الاستقرار السياسي في العراق وذلك لتبنيها نظام التمثيل النسبي في القانون الانتخابي لمجالس المحافظات الذي يساعد على المحاصصة والتوافقية في ادارة الحكم عكس نظام الاغلبية الذي يمكن من وجود حكومة محلية قادرة على الانجاز الخدمي والاداري ، فضلا عن ذلك فأن عدم استقلالية الجهة المكلفة بالمراقبة على الانتخابات ، و عدم ضبط سجل الناخبين و الاشكاليات الفنية التي رافقت العد والفرز في النتائج و عدم تطبيق الانظمة والقوانين على مخالفي ضوابط الحملات الانتخابية ، كل هذه المحاور ساهمت في عدم ثقة المواطنين في العملية الانتخابية العراقية وبمخرجاتها ، وهذا انعكس على الواقع الخدمي والسياسي الذي يعاني من ازمات عديدة كونه يمثل أحد مخرجات العملية الانتخابية ، لذا فإن اصلاح هذه العملية من شأنه ان يسهم في الاصلاح السياسي الذي بات يشكل مطلبا شعبيا وسياسيا ضروريا ، لان اصلاح العملية الانتخابية ستسهم بإيجاد مساحات واسعة للمشاركة الشعبية والسياسية في الانتخابات وكلما كانت هذه المشاركة فاعلة وواعية ستنعكس مخرجاتها على طبيعة الاداء السياسي للفاعلين السياسيين على المستوى المحلي والمركزي وبالتالي سيعزز هذا الاداء من فرص الاصلاح السياسي .

الاستنتاجات :

١- ان اصلاح النظام الانتخابي لمجالس المحافظات يسهم في عملية الاصلاح السياسي ، فكلما كان النظام الانتخابي منسجما مع الواقع الاجتماعي اصبح اكثر عادلة في التمثيل الحقيقي للإرادة الناخبين ، بعيدا عن هيمنة الاحزاب الكبيرة المسيطرة على مقدرات البلد .

٢- ان الانتقال من تبني نظام التمثيل النسبي الى نظام الاكثرية ، من شأنه ان يساعد على تحقيق الاستقرار السياسي وذلك بوجود حكومة محلية قوية وهذا يشكل احدى مسارات الاصلاح السياسي في العراق بعيدا عن المحاصصة الطائفية.

٣- ان اصلاح المفوضية العليا المستقلة للانتخابات واستقلاليتها يسهم في الاصلاح السياسي ، وذلك كونها الجهة المسؤولة عن نتائج الانتخابات ، فالرضا عن نتائج الانتخابات من قبل الاطراف المتنافسة يعزز من شرعية العملية السياسية ومخرجتها فعنصرا القبول والرضا يشكلان احدى مسارات الاصلاح السياسي ، بالعكس من التشكيك والرفض الذي يسهم في عرقلة عملية الاصلاح السياسي .

٤- ان الغاء مجالس المحافظات والانتخابات الخاصة بها يعد مخالفة دستورية وقانونية وبالإمكان بدل الإلغاء إجراء تعديلات قانونية على قانون مجالس المحافظات تتعلق بعدد الأعضاء والإمتيازات الخاصة بهم وطريقة انتخاب المحافظ من شأنه ان يعزز من عملية الإصلاح السياسي .

الهوامش

[١] محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي ، مختار الصحاح ، الكويت ، دار الرسالة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥٦.
[٢] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ج١ ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٦ .

[٣] محمد عصام نيال ، الاصلاح السياسي بوصفه ذريعة للاحتلال للتدخل في الوطن العربي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، دراسات استراتيجية ومستقبلية ،العدد١٩ ، ٢٠٠٨ ، ص١١ .
[٤] حامد عمار ، الإصلاح المجتمعي : اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية ، القاهرة ، الدار العربية للكتاب ، ط١ ، ص ٢٠ .
[٥] نيفين عبد المنعم مسعد ، المبادرات العربية الرسمية للإصلاح السياسي ، ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٣٥٩ .
[٦] عقيل الخفاجي ، الفساد والإصلاح ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠١٦ ، ص١٩ .
[٧] نقلا عن : مصطفى صادق عواد الكبيسي ، الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، ٢٠١٨ ، ص ١١ . البرنامج الانمائي للامم المتحدة UNDP ، المعجم العربي لمصطلحات الانتخابات ، ٢٠١٤ ، ص٥ .
[٨] ثناء فؤاد عبد الله ، الإصلاح السياسي : خبرات عربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، عدد ١٢ ، ٢٠٠٦ ، ص ٩ .
[٩] علي عبد الهادي المرهج ،الإصلاح الفكرة والمفهوم تساؤلات نقدية ، في كتاب الإصلاح الديني والسياسي ، مجموعة باحثين ، الرياض ، دار الزمان ، ٢٠١١ ، ص١٧ .

[١٠] احمد يوسف القرعي ، دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٥٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٥ .
[١١] مصطفى صادق عواد الكبيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
[١٢] خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، بغداد ، دار الحكمة ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص١٠٩ .
[١٣] فؤاد مطير الشمري ، التجارب الإنتخابية في العالم ، عمان ، دار اسامة ، ط١، ٢٠١٤ ، ص٧٨ .
[١٤] حنان كمال عبد الغني ، المواطنة والإصلاح السياسي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١،٢٠١٣ ،ص٦٠ .
[١٥] علي خليفة الكواري ، السياسات العامة والحاجة الى الإصلاح في دول مجلس التعاون ، بيروت ، منتدى المعارف ، ط١ ، ٢٠١٣ ، ص١٥٢ .
[١٦] ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط٢ ، ٢٠٠٤ ، ٢١٧ .
[١٧] ابراهيم البيومي غانم ، مبادرات المجتمع المدني العربي للإصلاح السياسي ، ندوة الديموقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٤٤٨ .
[١٨] محمد محفوظ ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية ، المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٢ .
[١٩] قاسم حسن العبودي ، تأثير النظم الإنتخابية في النظام السياسي ، بغداد ، دار الصفار ، ط٢،٢٠١٣ ، ص٣٤ .
[٢٠] عبد العزيز عليوي العيساوي ، نظم إنتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، بيروت ، دار المحجة البيضاء ، ٢٠١٣ ، ص١٧ .
[٢١] فؤاد مطير الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠ .

[٢٢] الموقع الرسمي للمحكمة الاتحادية العليا ، https://www.iraqfsc.iq
[٢٣] ستار جبار الجابري ، إنتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٨ : رؤية لصياغة قانون جديد للإنتخابات ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد ٧٢-٧٣ ، ٢٠١٨، ص٨ .

[٢٤] المادة (١٢٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .

[٢٥] فراس ناجي ، المعارضة الوطنية والتحديات القادمة .. انتخابات مجالس المحافظات أنموذجاً ، شبكة المعلومات الدولية : https://almadapaper.net/view.php?cat=251704

[٢٦] للمزيد ينظر : حيدر التميمي ، تجربة مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : مجلس محافظة النجف الاشرف انموذجاً ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، ٢٠١٣ ، ص٣٠ .
[٢٧] عبد الرزاق الشيخلي ، الادارة المحلية : دراسة مقارنة ، مكتبة السيسبان ، بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٧ ، ص١٠ .
[٢٨] دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ، المواد ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٤
[٢٩] أمر اياد فياض عبد و قاسم شعيب عباس السلطاني ، اثاء عمل مجالس المحافظات العراقية بين النصوص الدستورية والتوافقية السياسية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد ٦٨ ، ٢٠٢٢ ، ص٣١٦ .

٣٠ الأن ووف واخرون ، اشكال الإدارة الإنتخابية ، ترجمة : ايمن ايوب وعلي الصاوي ، ستوكهولم ، المؤسسة الدولية للديموقراطية والإنتخابات ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٢ .